

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/07/08 تاريخ النشر: 2022/01/02



د. صبرينة رماش 1 *

جامعة باجي مختار - عنابة (الجزائر)

Email : sabriranim23@gmail.com

د. عايدة بلقاسمي 2

جامعة باجي مختار - عنابة (الجزائر)

Email : aida26526@gmail.com

الملخص:

إن الحياة الحضرية غاية كل فرد يريد العيش في استقرار ورفاه اجتماعي، وهو ما جعل المناطق الحضرية تشهد استقطاب العديد من السكان نحوها فأفرز واقعا معيشيا صعبا أخذ طريقه في التأزم مع الزيادة الطبيعية للسكان وازدياد الهجرة، مما أوجد نوعا من اللاتوازن في المرافق والتعبئة أو ما يسمى بالتضخم الحضري الذي أدى إلى شيوخ ظروف سكنية سيئة في بعض المدن كالعشوائيات و أزمة الإسكان التي تعاني منها الدول الغربية و العربية وحتى الجزائر والتي تجاهد الدولة منذ الثمانينات في القضاء عليها إلا أن الواقع يبين أن هذا المشكل الخطير لم ينتهي بعد خاصة في المدن الكبيرة مثل مدينة عنابة فقدرتها على استيعاب الطاقات المتزايدة الطبيعية و الوافدة ضعيفة مما أفرز "مشكلات اجتماعية" أصبحت تشكل هاجسا للسكان الحضريين كالمشكلات الصحية والنفسية وضعف العلاقات الاجتماعية والعنف والجريمة والبقاء والتسول والانحراف و المخدرات وغيرها من الآفات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التضخم الحضري، الإسكان، مشكلات البيئة الحضرية، السكن الاجتماعي، العشوائيات.

Abstract:

Urban life is the goal of every individual who wants to live in stability and social well-being. This is why urban areas are attracting many people. The urban inflation that led to the widespread housing conditions in some cities such as slums and housing crisis experienced by Western and Arab countries and even Algeria. The state has struggled since the eighties to eliminate them, but the reality shows that this problem has not yet ended, especially in large cities such as Annaba. Its ability to absorb the growing natural and expatriate energies is weak, resulting in "social problems" that have become a concern for the urban population, such as health and psychological problems, poor social relations, violence, crime, prostitution, begging and deviation of children, drugs and others.

Keywords: urban inflation, housing, urban environment problems, social housing, slums.

مقدمة:

شهد القرن العشرين نمواً سريعاً لسكان المدن في العالم، وحسب الأمم المتحدة ارتفعت نسبتهم من 13% عام 1900 إلى 29% عام 1950 ووصلت إلى 49% عام 2005 ومن المتوقع أن تبلغ 60% عام 2030، وهذا النمو الحضري لم يأخذ طريقه بصورة متوازنة و متساوية بل كان تركز السكان الحضر في مدن قليلة العدد وظهور ظاهرة المدن الكبيرة المهيمنة التي هي في الغالب العواصم السياسية، وقد أضر هذا الوضع بتوازن الشبكة الحضرية وخلق صعوبات حمة أمام عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في العالم ككل.

بالنسبة للبلدان العربية فقد بدأ بها التطور منذ النصف الثاني من القرن العشرين، المتمثل في النمو السريع في عدد المدن وفي عدد سكانها بطريقة لا يواكبها تحول مناسب في البنية الاجتماعية- الاقتصادية. ويقول الخبراء أن العوامل الرئيسية المسؤولة عن هذا التحضر السريع، هي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان (الفرق بين الولادات والوفيات) في المدن نفسها، وعامل الهجرة الريفية نحو المدن فظهرت أزمات عديدة مثل: السكن والمواصلات والبطالة والتلوث، نقص الخدمات الأساسية، اختلال التنظيم الاجتماعي، والتطور العشوائي للمدن... إلخ، والجزائر كواحدة من تلك البلدان فإنها تعاني نتيجة نمو المدن من أزمات اجتماعية عديدة كانت مساهمتها كبيرة في ظهور ظواهر اجتماعية خطيرة أهمها العنف، الجريمة، البغاء... إلخ، ولعل أزمة السكن التي تجاهد الدولة منذ الثمانينات في القضاء عليها بشكل أو بآخر في تزايد بؤر الفساد التي تعشش فيها الجرائم، وهو مشكل خطير لا يزال مطروح خاصة في المدن الكبيرة مثل مدينة عنابة.

ببساطة نحن نتكلم عن التضخم الحضري الذي يرى "سوفاني N.V. Sovani" إن هناك مؤشرين مرتبطان ببعضهما البعض عند تعريفه، وهذان المؤشران هما النسبة

المئوية لسكان المناطق الحضرية من الإجمالي العام للسكان والتوزيع الإجمالي للقوى العاملة فيما بين المهن الزراعية والمهن غير الزراعية. وإذا كان المؤشر الأول يعد مؤشرا مكانيا دون أن يكون مؤشرا مهنيا، فإن الثاني يعد نقيضا للأول. ومن الواضح أن هذا التعريف يرى أو وجود التضخم الحضري مرتبط بمتغيرين هما ضخامة حجم سكان الحضر وندرة فرص العمالة غير الزراعية في أي بلد من بلاد العالم.

وفي سياق دراسته لمجتمع المدينة في البلاد النامية يعرف "جيرالد بريز G.Breese" التضخم الحضري بقوله: "...إن التضخم الحضري يعرف بصفة عامة بأنه الموقف الذي تعيش فيه نسب من السكان في أماكن حضرية في أي بلد تفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك البلدان". ولقد لوحظت هذه الظاهرة بمزيد من العناية والاهتمام بسبب ما نجده في البلاد النامية عموما - فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة جدا - من المناطق الحضرية تأوي جموعا من السكان أضخم بكثير من أشغال القوة العاملة بمهن حضرية، أعني ذات طابع زراعي. ويقترب "السيد الحسيني" من هذا المعنى عندما يعرف التضخم الحضري بأنه: "... ضخامة عدد السكان الحضريين بالنظر إلى متطلبات الاقتصاد الحضري من ناحية والهيكل الأساسية للمدن من ناحية أخرى".

وفي تعريفه للتضخم الحضري يذهب "فيليب هوسر" إلى أنه: "...عندما نقول إن البلاد النامية تشهد ظاهرة التضخم الحضري، فإننا بذلك نطرح مشكلة اقتصادية يتعين على هذه البلاد مواجهتها، وأعني بها أن تلك البلاد لا تملك في الوقت الحالي الأساس الاقتصادي الذي يضمن لسكانها الحضريين مستوى معيشي مماثل للمستوى المعيشي لنظرائهم في البلاد الغربية".

ومن الملاحظ أن هذا التعريف قد وفق في جانب وأخفق في جانب آخر، أما الجانب الذي وفق فيه فهو أنه قد ربط ما بين تدني مستوى معيشة السكان الحضريين في البلاد النامية وبين ضعف الأساس الاقتصادي لبلادهم، وهو المستوى الذي يمكن أن يرفع -في حالة تطوره- من مستوى معيشة هؤلاء السكان. أما الجانب الذي أخفق فيه فهو أنه قد اتخذ من الواقع الحضري لبلاد "أوروبا الغربية" محكاً أساس لقياس هذه الظاهرة في البلاد النامية، بينما أنه قد أغفل تجارب حضرية أخرى ناجحة كالتجربة السوفيتية (سابقاً) والتجربة الصينية والتجربة اليابانية. (جاد، 1993، ص ص 22-24)

كذلك لا يمكن الحديث عن التضخم الحضري دون ذكر المجتمع الحضري الذي هو نمط مثالي أو مجرد طوره روبرت ردفيلد R.Radfield كجزء من تصنيفه المجتمعي إلى حضري وشعبي، ويتميز المجتمع الحضري بعدد السكان الكبير وباللاتجانس والاتصال الوثيق بالمجتمعات الأخرى، من خلال التجارة وعملية الاتصال...إلخ، ويسوده تقسيم العمل المعقد سيطرة الاهتمامات العلمانية في المقدمة. بالإضافة إلى ذلك فهو يتميز برغبة أعضائه في تنظيم السلوك على نحو عقلائي موجه إلى أهداف محددة. وذلك في مقابل الانقياد وراء مستويات السلوك ومعاييره التقليدية دون جدل. (غيث، 2005)

وحسب ابن خلدون فالمجتمع الحضري معقد التركيب مندمج في بعضه البعض، مختلط الأنساب ويمتاز بالتخصص في الأعمال وتعدد الوظائف نظراً لتطوره وكثرتة وازدياد حاجياته ومطالبه التي تتجاوز الضروريات والحاجيات إلى الكماليات، وبذلك يبدأ في التفنن والابتكار وذلك يتطلب منه تعليماً معقداً أو تخصصاً في الوظائف والمهن. (خضير، 1992، ص 97)

1- ارتفاع الكثافة السكانية في المدن والاحتقان السكاني في المدن العربية:

إن استمرار تدفق الريفيين نحو المدن خلق فيها أزمة سكنية حادة إذ أصبحت الوحدات السكنية المتوفرة حالياً لهذا الغرض في المدن لا تكفي لإيواء الأعداد المتزايدة من الأشخاص اللذين يتواجدون فيها وقد أوضحت دراسة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، إلى أنه كان يجب على المسؤولين السوريين إنشاء 200 ألف وحدة سكنية، في المدن السورية الاثنتي عشرة الكبرى، خلال الفترة الممتدة بين عام 1960 وعام 1970، وذكر التقرير أن هناك حاجة إلى ما يقارب مائة ألف وحدة سكنية أخرى بين عام 1970 وعام 1975. وتعتبر مدينة القاهرة أوضح مثال للأزمة السكنية الخائقة التي تعيشها المدينة العربية اليوم، فقد أوضحت الدراسات المختلفة والمتعلقة بإقليم القاهرة الكبرى أنه كان في حاجة إلى زهاء 670 ألف وحدة سكنية بين عام 1965 وعام 1975 وهذا العدد بخلاف الوحدات المطلوبة لتعويض تلك المساكن التي تنهار أو تتهدم بسبب القدم، وعدم ملاءمتها للسكن. وإذا صحت التوقعات بأن سكان الوطن العربي سيزيدون بما يقارب مائة مليون نسمة خلال العشرين سنة القادمة، فإن عدد الوحدات السكنية المطلوب تشييدها، لمواجهة هذه الأعداد السكانية الضخمة، تقدر بما يناهز سبعة عشر مليون وحدة سكنية، وإذا ما أضيفت إلى هذا العدد الاحتياجات السكنية الناجمة عن الأوضاع السكنية السيئة التي يعيش فيها الملايين من البشر والاحتياجات الأخرى المرتبطة بتداعي العمارات القديمة، وهدمها فإن الاحتياجات الفعلية من المساكن قد تصل إلى أكثر من 25 مليون وحدة سكنية. في المغرب، تعاني المدن بمختلف أحجامها أزمة سكنية حادة تضافرت عوامل كثيرة في بروزها، من هذه العوامل نذكر: الهجرة من الريف إلى المدن، ارتفاع نسبة التزايد السكاني في المدن، ارتفاع ثمن الأراضي ومواد البناء، أنظمة

التخطيط المدني، أساليب التمويل والقروض، زواج الأبناء ورغبتهم في الانفصال عن أهاليهم، والحصول على مساكن خاصة بهم.

إن اتجاه الهجرة القروية نحو المدن جعل الكثافة السكانية للمدن تزداد بشكل مذهل ونذكر على سبيل المثالي أن الكثافة السكانية في الكلم²، في بعض أحياء مدينة بيروت، تترجح بين 5000 و 10000 نسمة في أحياء الجديدة والبوشرية وبرج البراجنة، وبين 10000 و 15000 نسمة في سن الفيل، والشياح، والغبيري وحارة حريك، وفي الأوزاعي. وفي فرن الشباك تصل الكثافة السكانية إلى 55392 نسمة في الكيلومتر المربعة.

في المغرب، إن تكدس المهاجرين الريفيين مع أفراد أسرهم في الأحياء القديمة المختلفة وفي أحياء الصفيح، قد أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية فيها. ونذكر على سبيل المثال، أن الكثافة السكانية. عام 1971، بلغت في أحياء مدينة فاس القديمة 1500 نسمة في الهكتار. في الدار البيضاء، بينما انخفضت هذه الكثافة إلى 1000 نسمة في الهكتار في أحيائها التقليدية القديمة، ارتفعت إلى أكثر من 1000 نسمة في الهكتار في أحياء المدينة الجديدة، ثم عادت وانخفضت إلى 400 نسمة في الهكتار في أحياء مدينة تازة القديمة.

ومما يزيد الأمر خطورة زيادة الضغط على المساكن، نتيجة الهجرة، وتكدس أكثر من أسرة في الوحدة السكنية، حيث بلغت نسبة المنازل التي تسكنها أكثر من أسرة في الدار البيضاء 16%، ويزداد هذا التكدس بدرجة كبيرة، في الأحياء التقليدية الشعبية، وفي أحياء الصفيح، فمتوسط عدد الغرف، في المسكن الواحد بلغ عام 1980، نحو 2,29 غرفة في أحياء المدينة التقليدية الشعبية و وصلت نسبة التزاحم السكني فيها إلى 3,38 نسمة في الغرفة الواحدة. و من المؤشرات الإحصائية الدالة على الاحتقان السكني تصيب الأسرة من المساحة المخصصة للاستعمال السكني،

حيث يلاحظ انخفاضها في أحياء الصفيح، وفي الأحياء التقليدية القديمة، معرقة، بذلك، حركة أفراد الأسرة داخل المنزل. (القصير، 1992)

أما في الجزائر فالمشكل مطروح كما هو في البلدان العربية الأخرى، فالنمو الحضري السريع وغير المخطط له وعدم مقدرة الهيئات الرسمية على تقديم الإسكان المناسب والخدمات للأعداد المتزايدة من السكان فجر أزمات اجتماعية عديدة وساهم في ظهور ظواهر اجتماعية خطيرة فالمعطيات الواقعية تبين أن أغلب المدن الجزائرية تعاني من تعاظم مشكلة الأحياء العشوائية وتداعياتها خلال العقود الأخيرة، فحسب إحصاءات وزارة السكن والسكان لسنوات 1954، 1966، 1977، 1987، 1998، تؤكد في كل مرة ارتفاعها بشكل سريع خاصة في المدن الكبرى، كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وعنابة. وقدّر عدد المساكن العشوائية أو ما يطلق عليها بالهشة على مستوى التراب الوطني سنة 1954 بنحو 2202221 مسكنا عشوائيا، ليرتفع هذا العدد سنة 1986 إلى 625888 مسكن، أما السنوات 1977 و 1987 قدر على التوالي بنحو 733712 مسكن سنة 1977 ليصل سنة 1987 إلى 845629 مسكن عشوائي، وبلغ ذروته سنة 1998 ليقدّر بنحو 1272873 مسكن عشوائي.

(boulahbel et spiga, avril - juin 2005, p31)

2_أهم مشكلات البيئة الحضرية:

2_1_مشكلات البطالة والتعطل ونقص الإنتاجية:

تميل معدلات البطالة عموماً في الدول النامية إلى أن تكون الأعلى في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية وينتج عن ذلك عدم قدرة المدن في هذه البلدان على امتصاص كل تيارات الهجرة الدافقة من الريف والناجمة من قلة فرص العمل به إضافة إلى الفقر، وهذه المشكلة تزداد تفاقمًا مع ترحال العديد من الأسر إلى أحياء جديدة بعيدة عن الحي الأصلي.

2_2_مشكلة المناطق المتدهورة:

تؤدي البطالة والتعطل إلى الازدحام والتراحم نتيجة الفقر، حيث لا يستطيع أصحاب الدخول المحدودة الحصول على المساكن اللائقة، والحل هنا يكمن في مدن الصفيح والكرتون... وفي بعض مدن العالم النامي يعيش بعض السكان قرب أماكن تجمع القمامة وأحياناً يعيش السكان حتى في المقابر. وقدرت الأمم المتحدة سنة 1996م أن حوالي بليون شخص حول العالم يقطنون مساكن غير صالحة للمعيشة، بمعنى آخر أن سدس سكان العالم يعانون من هذه المشكلة وكعلاج للمشكلة لجأت بعض الدول لإزالة هذه المساكن من الأماكن المتدهورة من خلال برامج لإزالتها.

ت_مشكلة النقل والبنية الأساسية:

هي من المشاكل المستعصية في مدن العالم النامي ويرى البعض أن الحكومات لو أنفقت كل الميزانية المخصصة لتهيئة المدن فإن النمو السكاني يعوق ذلك و الواقع يؤكد ذلك فبالرغم من زيادة وسائل النقل المختلفة بصورة كبيرة إلا أن حركة الزحام وسط المدينة خاصة ساعات الذروة تبين أن هذه المشكلة تبقى عائق داخل المدن.

(الرحماني، 2012)

2_3_ مشكلة المرافق:

تختلف نسبة المتمتعين بمياه نقية من مدينة لأخرى، في بعض المدن يعتبر وجود صنوبر المياه على بعد 100 متر من المنزل كافية، بينما يرى البعض أن المياه لابد أن توجد في المنزل، وقد تشير تقديرات البنك الدولي أن 70% من سكان الحضر في الدول النامية لديهم مياه شرب نقية و40% لديهم صرف صحي، معظم هؤلاء السكان يرمون مخلفاتهم في الأنهار والبحيرات والبعض الآخر يستخدم مياه ملوثة.

2_4_ مشكلات بيئية:

بيئة المدينة أصبحت ملوثة والأنهار والسواحل البحرية والبحيرات أصبح التلوث في كل مكان في المدينة وانتشرت أمراض كثيرة مثل أمراض الجهاز التنفسي والأمراض المعدية والكوليرا والبلهارسيا. ومع كثرة النفايات التي ترمى خارج الحاويات ازداد الوضع البيئي تأزما بالحي وازداد انتشار البعوض والأمراض التي تحملها والتي تفتك بالأطفال غالبا، مع انتشار الباعة على الطرقات والفضلات التي يتركونها أصبح الحي يضرب به المثل في الفوضى والأوساخ، لاسيما في السنوات الأخيرة التي تسابق فيها السكان إلى الاستيلاء على كل المساحات الشاغرة.

2_5_ مشكلة الجريمة:

الجريمة تحدث عندما يؤدي التركيب الاقتصادي المختل في المدينة إلى خلق بؤرة فقيرة تشكل المكان الخصب لتفشي الجريمة والانحراف، فالمناطق الفقيرة اقتصاديا والمهملة اجتماعيا وإنسانيا تمثل المكان المناسب للانحراف، حيث يحاول الإنسان في هذه الأماكن الحصول على رزق من مصادر غير شرعية وهذا يؤدي إلى سلوك إجرامي، وبعض الدارسين حدد أن المدينة الصناعية تسود فيها جرائم العنف والسطو المسلح والاعتصاب بجانب مشاكل أخرى مثل: الإدمان على الخمر والمخدرات

والأمراض العصبية والعقلية وعدم الاستقرار السياسي ههنا نتذكر الدراسات التي ترجع انتشار ظاهرة العنف في المجتمع إلى النمو العمراني الحضري الذي يمتاز بالتغير الثقافي السريع وازدياد نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن، واختلاف الثقافة الفرعية بل تناقضها مع الثقافة الكلية في نواحي عديدة، كذلك انتشار العلاقات العابرة غير الوثيقة التي لا تشعر الأفراد بالطمأنينة وراحة البال وسيادة المعايير الخلقية المتضاربة. كما يمكن أن تكون معاناة الأفراد من أزمة السكن سبباً في اتجاههم نحو السلوك العنيف حيث تتضح أهمية السكن فيما يشير إليه ريشمان Richman من أن حالة الفرد العقلية ترتبط إلى حد كبير بنمط المنزل الذي يقيم فيه من حيث موقعه وحجراته وحتى أثاثه وذلك ينعكس على العلاقات الزوجية والعلاقات والأسرية عموماً حتى إن الانهيار العصبي للأفراد والاكتئاب يكون نتيجة لبعض الظروف البيئية. ادن فالمسكن له دور في تحقيق الاستقرار النفسي لدى الشخص. (بودقة، 2015)

2_6-تعريف المدينة:

يقصد بتعريف المدينة: "تلك الانطباعات والانعكاسات الاجتماعية لمدي انتقال الأفكار وأنماط السلوك الريفية، وانتشارها في المدينة، وكيفية ممارستها لعمليتها جنباً إلى جنب مع أنماط السلوك والأفكار الحضرية، ومبلغ ما تحدثه هذه الممارسة من آثار في الأنساق والوظائف الاجتماعية". وتعتبر الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر أهم العوامل التي أدت إلى تعريف المدن، فتمركز العدد الكبير من أنواع النشاط التجاري والحرفي، وخاصة الصناعي، في مدن الدول النامية، أدى إلى تدفق كثير من الريفيين نحوها - لا سيما وأن الصناعة فيها، وفي مراحلها الأولى، لا تحتاج إلى فن تكنولوجي متقدم، أو أعمال مهرة على مستوى عالي من التدريب - ولكن نحتاج، بصفة أساسية، إلى طاقات بشرية تعتمد على القوى العضلية والبدنية أكثر من اعتمادها على طاقات عقلية وذهنية، ولذلك إن هؤلاء النازحين لا يجدون صعوبة كبيرة في

إقامتهم، في المدن، إذ أنهم يقصدون مناطق الأطراف التي تتعايش فيها أساليب الحياة الحضرية والريفية، فضلاً عما تتميز به هذه المناطق من تجانس عصري، وروح دينية قوية، ومعدلات عالية من الأمية والخصوبة، وهذا ما أكدته الباحثة المصرية جانبيت أبو لغد، في معرض حديثها عن الهجرة إلى مدينة القاهرة، وكذلك أوضح بيترسن، في دراسته عن الهجرة إلى مدينة القاهرة، أن المهاجرين الريفيين يميلون إلى الاستقرار على الحدود الريفية، الحضرية للمدينة، مفضلين ذلك على الإقامة في الأحياء الداخلية المزدهمة التي تتميز بمعدلات عالية من الأمية، وقدر كبير من التجانس الديني. ويلاحظ أن بعض النازحين يصطحب معه أمتعته والأدوات التي كان يستعملها في العمل الزراعي، حتى بعض الحيوانات الأليفة ومنها الغنم والماعز والدجاج التي درجوا على تربيتها. وهذا ما لوحظ في المدن المصرية والمغربية، إذ أفادت الدراسة التي أجرتها دائرة السكن والتعمير، مدينة القنيطرة المغربية، إذ 83,4% من جملة الأسر القاطنة في أطراف مدينة القنيطرة و10,6% من الأسر التي تقيم في أحياء الصفيح، تمارس داخل مساكنها أنشطة زراعية، وتقوم أيضاً بتربية الحيوانات (غنم، ماعز، دواجن). ويتوجه بعضهم نحو الأحياء القديمة المتخلفة التي توجد داخل المدن، لخص أجورها، حيث تتكدس أسر مهاجرة كثيرة، في شقة سكنية واحدة، كي تتقاسم الإيجار فيما بينها، أو تنزل ضيفا على من تربطهم به صلات الدم والقرابة والجوار. (حميدي، 2008)

2_7_ مشكلة الفقر:

هي مشكلة مركبة تنتج لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وتتمركز ظاهرة الفقر في مناطق محدد في المدينة يطلق عليها اسم المناطق المتخلفة وهي ترتبط بالنمو الحضري أهم أسبابها الهجرة إلى المدينة والأمية والهيكلة الاقتصادية والجريمة والانحراف. (العبيدي، 2012)

ويرتبط العنف بالمناطق العشوائية بسبب مبادئ وأسس وألويات التنشئة وبناء الشخصية في تلك المجتمعات المحرومة المنعزلة عن جسد المجتمعات السليمة وتبدأ جذور الاستعداد للعنف وثقافته منذ المراحل المبكرة لنشأة الطفل في بيئة عشوائية ينمو ويتربى في بيئة أمية وعشوائية يستباح فيها كل شيء من الموبقات والفساد والمخدرات والدعارة والسلوكيات العدوانية والشرسة والمعارك والنزاعات خاصة بين المخمورين ومتعاطي المخدرات مما يجعل الأسرة تتعرض نتيجة هذه الآفات إلى مشاكل اجتماعية وإحباطات تؤثر على شخصية الأطفال فيما بعد. كذلك يمكن أن تنشأ ظاهرة العنف في المجتمع نتيجة لحالة من الاغتراب أو الضياع أو الانحراف كما عير عنها اميل دوركايم فوصفها بأنها الحالة الاجتماعية التي تنشأ عن تفكك وانحيار مجموعة أو منظومة القيم والأعراف التي تربط عناصر المجتمع ومؤسساته بعضها ببعض أما روبرت ميرتون فوصفها بأنها الحالة الاجتماعية التي تنشأ عندما يضع الارتباط بين أهداف المجتمع أو الجماعة وبين القيم والأحكام والأعراف التي تتحكم في إمكانية تحقيق الأهداف.

ولا شك أن طبيعة المجتمعات العشوائية وما تحويه من قيم وأنماط ثقافية تتسم بما يسمى الذعر الأخلاقي على حد قول العالم الانجليزي صامويل كووين والذي يرتبط بنوع من المهستيريا الاجتماعية فهناك ارتباط قوي بين العنف وبين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها المجتمعات إلى جانب ارتباط العنف بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تسود بين فئات المجتمع المختلفة ومن ثم يكون لطبيعة المجتمع ومكونات بنائه دور في نشأة وظهور العنف وثقافته. (إبراهيم، 2000، ص ص 231-233).

2_8_ تفكك العلاقات:

يؤدي التحضر عادة إلى ضعف في العلاقات بين الأسر في المنطقة نفسها، وحتى بين الأسر الساكنة في أي عمارة من عمارات المدن الكبيرة، فقد تمر أعوام دون أن تتعرف أسرة جيرانها في العمارة نفسها، وقد يتعرف أحد أعضاء الأسرة شخصا في النادي أو في العمل ثم يكتشف أنه جار له في الشارع نفسه، وقد يمر العيد دون أن يتبادل التهئة مع سكان المنزل نفسه، وغير ذلك من مظاهر الفردية والتواصل الاجتماعي، إلا أنه يمكن القول إن المدينة في البلاد العربية تنقسم عادة إلى قسمين:

قسم تطورت فيه العلاقات الاجتماعية الحديثة والرسمية الثانوية فزاد التباعد بين الأسر والجيرة الواحدة، وقسم آخر لازالت العلاقات الريفية الأسرية مهيمنة فيه إلى حد كبير، وهو بذلك أكثر تماسكا وترابطا من القسم الأول. ففي مدينة القاهرة مثلا يوجد أحياء تسود فيها العلاقات الأسرية الثانوية: كعلاقات التعاقد والرسمية، في حين يوجد أحياء تسود فيها العلاقات الأولية المبنية على الصداقة والمحبة بين الأسر. على أن ظاهرة التفكك هذه في بعض أحياء المدن، تقابلها ظاهرة ترابط آخر من نوع جديد، ترابط ذوي المهنة الواحدة، وذوي الميل الواحد، فالصداقات تبنى بين ذوي المهنة الواحدة، أو بين المهتمين بلغة أو هواية مشتركة دون مراعاة للقرب أو البعد من الناحية السكنية، أي أن هناك ارتباطا تخصصيا أكثر من الارتباط الجغرافي أو ذاك الذي يقوم على أساس القرابة. (العموش، 2009، ص 09)

3_ جهود الدولة في القضاء على مشكلة الإسكان في الجزائر:

قامت الدولة بجهود تطوير البنية العمرانية القائمة مباشرة بعد الاستقلال و كمتعامل وحيد في الفترة ما بين 1970_1990 بإنشاء المشاريع العمرانية المهيكلية وإنشاء المرافق وإقامة المباني والتجهيزات الحضرية و المجموعات السكنية الكبرى كما

وضعت برنامجاً شاملاً لإنجاز الوحدات السكنية في المدن الكبيرة مع بداية توطن السكن القصديري بضواحي المدن، بعد ذلك أعادت الدولة النظر في سياسة الإسكان بفتح الباب أمام متعاملين جدد وإشراك السكان من خلال تشجيع البناء الذاتي الحضري والريفي بتسهيل منح الأراضي وإنشاء الصندوق الوطني للسكن لتقديم إعانات من الدولة وكذلك تسهيلات منح السكن عبر نظام التقسيط المريح، وتتوزع برامج السكن في البلاد جغرافياً على الواسطين: **السكن الحضري** بمختلف الصيغ: السكن الاجتماعي، السكن التساهمي، البيع بالإيجار، السكن الترقوي، سكن البناء الذاتي **والسكن الريفي**. (بودقة، 2015، ص ص 159-162)

ودفعت أزمة السكن الخانقة التي تعيشها الجزائر بالحكومة، منذ سنة 2001، إلى انتهاج سياسة الإنفاق الكبير على المشاريع الضخمة في هذا القطاع، وهي السياسة التي تجسدت في مشروع بناء مليوني سكن خلال المخطط الخماسي 2009 / 2014 وقبله مشروع إنجاز 950 ألف وحدة سكنية من 2005 إلى 2009، كما خططت خلال الخماسي الحالي 2014/2019 لإنجاز نحو 1.6 مليون وحدة سكنية...، و عليه شغل سكان المدن 75 بالمائة من أجمالي السكان، وأكثر من 40 بالمائة منهم يقطنون بالسواحل.

4_السكن الاجتماعي كأحد الحلول:

هو ذلك السكن الذي تتكفل به الخزينة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي الدولة ، وعليه "فالمساكن الاجتماعية الحضرية الإيجارية، مخصصة للأسر التي لا تسمح لها مداخلها بالحصول على ملكية سكنية، وفضلاً عن ذلك فهي غير قابلة للتنازل عنها مما يبين عزيمة السلطات العمومية على تكوين حظيرة عقارية إيجارية مخصصة لكي تستفيد منها الأسر ضعيفة المداخيل، ومن المؤكد أن المرسوم رقم 93 - 84 المؤرخ في 23 مارس 1993 جاء ليجسد حل جديد في معالجة مشكل السكن الاجتماعي كون

هذا الأخير يمكن تمويله من مساهمة مؤقتة بمعنى الالتزامات الإدارية التي سادت في السنوات السابقة قد تم التخلي عنها، باعتبار أن الدولة لا تستطيع أن تنجز مساكن إلا بقدر ما تسمح قدراتها على الاستدانة، وبقدر وجود الدائنين القادرين على الوفاء باحتياجاتها لكن إذا لم تسدد القروض وهذا يعني إضافة إلى خدمة الدين ومن الواضح أن الخزينة سيؤول أمرها إلى مواجهة صعوبات. ويتم إنجاز السكن الاجتماعي من طرف وكالات الترقية والتسيير العقاري OPGI، ويمول من قبل ميزانية الدولة ويوجه أساسا للفئات الاجتماعية المستضعفة، يتم إسناد هذا النوع من السكنات " 3 غرف بمساحة 65 م²، 4 غرف بمساحة 75 م² " من قبل هيئة يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي " إن لم يكن رئيس الدائرة " بالتطابق مع الإجراءات المحددة من قبل الوزارة. (القصور، 1992)

5_ معاناة الأسرة الجزائرية في سبيل الحصول على سكن:

نتطرق في هذا الجزء إلى حالات واقعية من المعاناة تبين خطورة التحديات التي تعترض الدولة في تشكيل المدن الجديدة والقضاء على مشكلة السكن و من بين الأمثلة أحد الأحياء الذي تعود نشأته إلى السنوات الأولى للثورة الجزائرية، وهو أقدم حي في بلدية البوني تأسس قبل تشكل البلدية في حد ذاتها، وقد بدأت عمليات التنمية الحضرية من خلال استحداث سكنات اجتماعية بصيغ السكن الاجتماعي به منذ عشرات السنوات، إلا أن هذه الحدود تحولت في لسنوات الأخيرة نحو استحداث مدينة جديدة هي امتداد دائرة برحال تضم السكان الذين ضاقت أحيائهم عن استقطابهم من مختلف بلديات الولاية، ونظرا للسياسة غير الرشيدة في الإسكان والتخطيط العمراني غير المدروس لم تكتمل التنمية بهذا الحي وظل سكانها يعيشون أزمة سكن، وفي هذه المرحلة نعرض بعض الحالات التي تشهد على أحد معوقات

تمدين المجتمعات وتحضرها ألا وهو أزمة السكن والتي تجر مختلف المشاكل الاقتصادية كالفقر والاجتماعية كالانحراف والديموغرافية كالهجرة والنفسية التي تقود نحو أزمات ومشاكل نفسية تؤدي إلى درجة الانتحار، فكم من حالة انتحار إما بالحرق أو السقوط من مكان عال كان سببها الحصول على السكن... نوجز معاناة بعض الحالات من الأسر التي لازالت لم تحصل على حقها الطبيعي في الحصول على سكن اجتماعي بعد أكثر من 50 سنة في حي شعبي فقير.

5_1_ معاناة أخرى للقاطنين بسكنات عبارة عن محتشدات من مخلفات الاستعمار الفرنسي في انتظار الحصول على سكن اجتماعي لائق، ونذكر منها ما يلي:

الحالة الأولى:

أسرة في حالة سكنية كارثية تضم امرأة مطلقة وابنيها الصغيرين، أتت مند عامين للحج العشوائي الذي وفره لها أحد المحسنين بسبب مشاكل مع طليقها، وهي أميه غير متعلمة، ولا تحصل على النفقة من زوجها إهماله. السكن مساحتها 4 على 5 متر قسم إلى قسمين: قسم للنوم والحاجيات الأخرى، وجزء للطبخ والأكل، أما المرحاض فهو في مدخل البيت في حالة مزرية، البيت يأتي على آخر الشارع الذي يكاد يلتصق بالمحلات الكائنة بالطبقة القاعدية للعمارة، أمام مفرغ نفايات عشوائي، لا يتوفر على نافذة لإدخال الهواء والنور، مما يضطر المرأة لفتح الباب عندنا يكون الجو غير ماطر، وليس لديها أن تنشر غسيلها، وهي متخوفة من عدم حصولها على سكن بسبب أنها ليست من السكان الأصليين.

التعليق:

حالة هذه المرأة البائسة تؤكد على فشل سياسة الدولة في توفير السكن الاجتماعي خاصة لمن هم في حاجة إليه، وفي حديثنا معها عبرت لنا عن مأساتها في هذا الحي الذي أصبح بؤرة للآفات الاجتماعية المختلفة: كالدعارة والسحر والشعوذة والجريمة بمختلف أنواعها والعنف والأمهات العازبات اللواتي وجدن في الحي مكان للهروب والعيش، وهي تخشى على أبنائها مما فيه خاصة وأنها أمية مما جعلها تحبسهم في المنزل أما شاشة التلفزيون مند خروجهم من المدرسة.

الحالة الثانية:

أسرة تتكون من سبعة أشخاص لا يتسع منزلهم لضمهم إذا اجتمعوا ليناموا، تتكون من الأبوين وبنيت وأربع ذكور، الكل ينامون متزاحمين في الغرفة الوحيدة للمسكن، تضم كل من الأم التي تنام مع أبنائها البالغين وكذلك البنت التي تدرس بالقسم النهائي، والمرير في الأمر أنهم لا يملكون مرحاض مستقل وواضح المعالم بل يستخدمون في قضاء حوائجهم مفرغة تصرف فيها قنوات الشارع، لان السكن أصلا ألحق للمنزل الأصلي الذي يقطن به أب الزوج وبني فوق المفرغة نظرا للضغط الشديد، وهي تتشعب وتنفجر أحيانا مسببة رائحة كريهة ومنظر مقزز، ناهيك عن الأمراض التي يخلفها، حيث أن الأم والابنين الصغيرين المتمدرسين بالابتدائي يعانيان من الحساسية الشديدة، إضافة إلى ضعف البنية الجسمية، و نظرا لمرض الأب وإلام فقد كان لهم الحق في اختيار مكان السكن وهو القانون الذي تم في سياسة الترحيل الأخير في شهر نوفمبر 2018 والتي رحل خلالها 900 مسكن وبقي 300 في الحي في انتظار استكمال الأشغال بالعمارات التي ستكمل.

5_2- معاناة سكان استفادوا من سكنات لكن الأزمة لم تنتهي:

الحالة الأولى:

أسرة تتكون من عدد كبير من الأفراد إناث وذكور حصلت على سكن اجتماعي من صفة F2 الذي يحتوي على غرفة واحدة وقاعة استقبال ومطبخ، مساحة المسكن صغيرة مقابل عدد كبير من الأفراد، العائلة كانت تعاني في أحد الأحياء العشوائية ومازالت تعاني فالمسكن لا يليق بالحياة الكريمة ولا يحفظ الخصوصية، العائلة عبرت على إحساسها بالظلم والغبن والتعجب من بناء هكذا سكنات لا تتلاءم مع طبيعة المجتمع الجزائري المعروف بالعائلة الكبيرة، والتزاور، والعلاقات بين الأسر، وهو ما لا يليه المسكن ولا يوفره.

التعليق:

من خلال الظروف التي تعيشها هذه الحالة فإنها تعاني من مشاكل نفسية وصحية واجتماعية نتيجة الضيق الذي يتسبب في عدة مشاكل منها هجر المنزل كثرة الخلافات، عدم الراحة...إلخ،

الحالة الثانية:

أسرة تتكون من أب وأبنيه المتزوجين وابنته، استفادت الأسرة من سكن ب 3 شقق، كل ابن تخذ شقة والبنت وأبوها ينامان بغرفة الاستقبال والكل يستخدمون مطبخ واحد، إضافة إلى الأطفال الثلاثة، ومثل هذه الأسرة كثير، وذلك لأن سياسة الإسكان لا تولي أهمية لعمر الأبناء والدين تجاوز كل واحد منهم سن 35 حين تزوج،

ولم يجدوا سوى السكن في منزل الأب وانتظار ردود الطعون التي أودعوها بالبلدية مند أعوام.

التعليق:

هذه الحالة تعاني من الضيق وقلة الاضطراب النفسي لوجود ثلاث أسر في إقامة واحدة مما يسبب حرج كبير سواء لدى الفتاة التي تر أنها سلبت قوتها وحريتها كمتمصرفة في المنزل بعد وفاة الأم أو لدى الشيخ الذي حوَصر في غرفة الاستقبال وهو صاحب المنزل أو لدى الأبناء الذي يتقاسم وزوجته وأبنائه غرفة لا تزيد عن 3 متر وما عدا ذلك ملك مشترك مثل هذا الوضع يصعب معه التوافق الأسري والائتلاف الروحي وتكثر فيه الخلافات ولو بين الأطفال بشكل يومي، ولا يستطيع أي طرف تغيير الوضع لأنه لا يمتلك المبلغ الذي يسمح له باستئجار منزل لاسيما وأن الدفع يكون مسبقا بستة أشهر على الأقل وكلا الابنين ليس لديهما وظيفة رسمية.

الحالة الثالثة:

استفادت أسرتين من سكن واحد وبعقد واحد بشقة في حي بوزعرورة، السكن الهش كان للجدّة، استفاد ابن ابنتها من سكن مستقل كونه اشترك في السكن معها من قبل والابن الثاني وضع دفتره على أنه ساكن معها ليتحصل على سكن وهو شرطي مند أكثر من سبع سنوات حينما رحلوا إلى حي بوزعرورة انتقل الحفيد الأكبر إلى شقته والآخر استفاد مع الجدّة بعقد واحد، وهو قاطن أبا عن جد بالحي وفي

سلك الأمن، والجددة زوجة شهيد لم تستفد من أي امتياز سوى المنحة الشهرية، رفضت الجددة الأمر كونها لا تستطيع العيش مع حفيدها الذي لديه ولدين حينها وهي تستحق منزلاً لوحدها كونها مواطنة متأصلة في الحي وزوجة شهيد، وظل المشكل قائماً، ولم ينتقل كلا الطرفين إلى الشقة إلى هذا اليوم.

التعليق: على هذه الحالة خير دليل على الاضطرابات والضبابية والانتقالية في سياسات الإسكان، حيث تستحدث قوانين غير التي كانت في كل عملية ترحيل، فهد الجددة المالكة للمنزل وأرملة الشهيد أجبرت على أن يكون عقد سكنها مع حفيدها الذي لديه أكثر من 7 سنوات خدمة في الشرطة ولدي ثلاثة أطفال حالياً ويقطن بشقة ذات غرفة واحدة من زواجه-8سنوات ونصف، والحجة التي استحدثت هذه المرة هي أن الجددة عجوز تجاوزت الـ 80 سنة ولا تسمح الدولة بحصولها على سكن مستقل مادام حفيده يقطن معها، وكأن حق المواطن في السكن يسقط لما يشيخ، فهذه حجة واهية تنم عن سوء تدبير في سياسات الإسكان، ومثل هذه الحالة يوجد الكثير وكلها لم تسوى مند أكثر من أربع سنوات.

5_3- معاناة الأسر التي اشترت شقق ذات غرفة واحدة:

مند ما يزيد عن ثلاث سنوات صدر قرار رئاسي بإزالة السكنات ذات غرفة واحدة f1 وذات غرفتين f2، وعليه شرع في إحصائها لكن المشكل الذي ظل مطروحا هو المتعلق بالسكان الذين اشترى شقة ذات غرفة فهم غير معنيين بالاستفادة من شقة ذات 3 غرف، وهي أكثر من 60 أسرة، مازالوا يعانون من ضيق المسكن ومن ضبابية مصيرهم، وقد قابلو الوالي أكثر من مرة ولم يجدد لهم حلاً معيناً.

التعليق: يظهر لنا جليا هنا أنه حتى سياسة الإسكان في حد ذاتها لا تقوم على أسس صحيحة تراعي خصوصية الأسرة الجزائرية المعروفة بكبر عدد أفرادها، والسكنات التي تبني و توزع كأنها موجهة لأسر في مجتمع آخر ، و ليس لأسر في مجتمع جزائري معروف بخصوصيات معينة و علاقات معينة ، فأحياء المراقد من المفروض لا تتفق و طبيعة المجتمع الجزائري لذلك وجب التروي في إنشاء أحياء ومدن تصلح للعيش الابتعاد على و مبدأ الاستعجال في حل الأزمات .

الخاتمة

إن مشكلة التضخم الحضري في الجزائر هي مشكلة شائكة أفرزت عدة مشاكل خاصة في الإسكان ومن أجل حلها وجب تضافر جهود العديد من المؤسسات والأفراد لإيجاد حلول تكون متكاملة وكلية ومستدامة وليست جزئية، كما يجب وضع حل نهائي للهجرة الريفية نحو المدن والمراكز الحضرية الكبرى لأنها تؤدي إلى هيمنة هذه المدن على جل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فتمركز المال والاقتصاد و اليد العاملة فيها يجعلها مستقطبة وجالبة للسكان أكثر من غيرها، كما يؤثر سلبي على التوزيع الجغرافي للسكان، يحدث خللا في التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الريفية بشكل خاص.

ويمكن تصحيح هذه الوضعية، إذا ما تحكمتنا أكثر في كيفية توزيع برامج السكن الاجتماعي والمساعدات التي تقدمها الدولة في هذا الميدان، على المجال الجغرافي للوطن، حتى نساهم في إعادة توزيع السكان باعتبارهم العامل المحرك لأي تنمية اجتماعية واقتصادية، وهم الهدف والغاية من أي استثمار، ولكي نشجع عودة السكان المهاجرين من المناطق الريفية وحث المقيمين منهم على الاستقرار الدائم لهم، لابد من العمل على تنمية وتطوير القرى الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة، حتى نقلل من حدة جذب المدن الكبرى لهؤلاء السكان ، أو على الأقل توحيد المساعدات المختلفة التي تقدمها الدولة حتى تضمن نوع من العدالة الاجتماعية خاصة لمن هم في أمس الحاجة إليها. ولذلك لابد من التقييم الدائم والمستمر لجميع برامج السكن، لمعرفة الانعكاسات الناجمة عن السياسة المنتهجة حاليا في هذا الميدان، وتأثيرها على توزيع السكان، ومن ثم على التنمية الوطنية بشكل عام والريفية بشكل خاص، كما أنه من الأفضل توجيه برامج السكن الاجتماعي، لخدمة المناطق الأقل نموا وجعلها مستقطبة وجالبة للسكان، لما توفره هذه البرامج من مناصب شغل، في إمكانها أن

تخفف من الضغط الذي تمارسه المدن الكبرى على هذه المناطق، كذلك يجب انتهاز سياسة في المدن تقوم على مجموعة من الأسس من بينها:

- حماية البيئة والصحة العامة.
 - تحقيق الوصول السهل والحصول على الخدمات الرئيسية والمنافع.
 - إصلاح نظام النقل العام الحضري وتنظيم المرور بصورة علمية.
- التخطيط في حل المشكلات: لان التخطيط هو عبارة عن مبادئ وقواعد ونظم تعكس أهمية تنظيم الطرق والشوارع وتوزيع استخدامات الأرض والأحياء الداخلية، كما يهتم بتوزيع مراكز الخدمات الاجتماعية ومؤسساتها والمرافق العامة وتوزيع شبكات الكهرباء والصرف الصحي والمياه وذلك من اجل خلق بيئة مناسبة لحياة المواطنين.
- إشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات.
 - انتهاز سياسات الاعتماد على النفس وذلك بالاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.
 - الاهتمام بتطوير الفرد.

قائمة المراجع:

1. حمود العليمات، أحمد العموش. (2009). المشكلات الاجتماعية . القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة.
2. إدريس خضير. (1992). التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية، ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الاجتماعية.
3. بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي. (2008). العنف والفقر في المجتمع الجزائري، ط1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
4. حارث علي العبيدي. (2012). العشوائيات _ دراسة سوسيو-انثروبولوجية في الإقصاء الاجتماعية، المكاني _ . الأردن: دار غيداء.
5. صباح فاضل الرحمان. (2012). الإسكان، سياسات وتخطيط، ط1. الأردن: دار حامد.
6. عيد القادر القصير. (1992). الهجرة من الريف إلى المدينة، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
7. فوزي بودقة. (2015). التخطيط العمراني لمدينة الجزائر - تحديات و بدائل - . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. مُجد عاطف غيث. (2005). قاموس علم الاجتماع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
9. مُجد عباس إبراهيم. (2000). التنمية والعشوائيات الحضرية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
10. محمود جاد. (1993). التضخم الحضري في البلاد النامية. القاهرة، مصر: دار العالم الثالث.
11. boulahbel et sassai spiga. (avril - juin 2005). l'urbain non planifié en Algérie un signe avant corneur de la reconfiguration de la ville) . CRASC,alger: insaniyat, N°28.